

حركة التوفيق ١٤١٤ - ١٤٤٩ ودلالاتها السياسية

Conciliar Movement 1414-1449

تسكاد تكون الحركة التاريخية التي قامت داخل الكنيسة الكاثوليكية في مطلع القرن الخامس عشر ، والتي يطلق عليها المؤرخون اسم حركة التوفيق ، مثالا نموذجياً للعلاقة الوثيقة بين علمى التاريخ والسياسة ؛ فهي من ناحية حدث تاريخى هام لا يستطيع إغفاله الباحث التاريخى فى تلك المرحلة الحرجة من تاريخ البشرية ، فترة نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث . ومن ناحية أخرى لا يستطيع الباحث فى علم السياسة أن يغفل أهميتها عندما يتعرض لجوهر هذا العلم - وهو السلطة - سلطة الحاكم وسلطة أجهزة الحكم - وحدودها ومصدرها ، أو عندما يتناول مفهوم الدستورية ومؤسساتها وتطورها . إذ أننا عندما نذكر أن الكنيسة الكاثوليكية كانت طوال عشرة قرون تقريباً تستوعب المجتمع المسيحى الأوروبى كله وأن سلطة البابوات - الدينية والسياسية - كانت سلطة عليا لا تعلوها ولا تساويها سلطة أخرى فى أوروبا ، ندرك على الفور أن تلك الحركة التى استهدفت الحد من هذه السلطة ومناقشة مصدرها لا بد أن تكون ذات أثر بالغ فى تطور الفكر السياسى .

وقد قامت عدة حركات تستهدف تغيير الطابع المطلق لسلطة البابا ، وفشلت جميعها . ولكنها رغم فشلها تعتبر من علامات الطريق الرئيسية فى تطور مفهوم السلطة . وكانت حركة التوفيق أولى هذه الحركات ، وأهمها وأبعدها أثراً . ونحن نعلم أن الأفكار السياسية التى سيطرت على الجنس البشرى ، وانقسم حولها الجنس البشرى ، ابتداء من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ، مثل فكرة السيادة ونظرية الحق الإلهى المقدس الملوك ، ومفهوم حقوق الإنسان ومبدأ الدستور الذى يقيد الحاكم لمصلحة الشعب ، كلها وجدت بذورها فى العصور الوسطى كما يقول الأستاذ ميتلاند^(١) .

(١) فى مقدمة الترجمة الإنجليزية لكتاب العالم الألمانى أوتوجيركه ، النظريات السياسية فى العصور الوسطى « Political Theories of the Middle Ages » ص ٧١١ .

ولا ريب في أن التغييرات الضخمة التي حدثت في أوروبا في أواخر العصور الوسطى مست الفكرة السياسية بأوضح صورة في التنظيم الكنسي ، وأن الجهود التي بذلت في حركة التوفيق للعهد من سلطة البابا بواسطة مجلس يثل المجتمع المسيحي أثارت ، كما يقول عالم سياسة آخر (١) « مبادئ عامة استخدمت فيما بعد في تفويض سلطة الملوك ، واستبدالها بسلطة البرلمانات النيابية » وفي أن مرسوم مجلس كونستانس (الذي تبدو فيه الأهمية القصوى لحركة التوفيق) يثل ذروة جهود العصور الوسطى في التخلص من التزوج الروماني للسلطة التي يمارسها فرد واحد (Caeserism) وخلق هيئة نيابية تقوم على أساس شعبي ، ويعد استباقاً واضحاً للصراع الذي قام فيما بعد داخل الدولة الإقليمية بين الحكم المطلق والحكم الدستوري .

وليس هناك ما يدعو إلى التعجب في هذا الترابط الوثيق بين سلطة البابا بوصفه رأس الكنيسة المسيحية ، وهي أولاً وقبل كل شيء مؤسسة دينية ، ومفهوم السلطة السياسية الحديث . إذ لم يكن لفظ « الكنيسة » في العصور الوسطى يعنى في الواقع مجرد الجهاز الكنسي وما يتصل به من أمور روحية ودينية ، بل كانت الكنيسة شيئاً أكبر وأشمل من ذلك بكثير . فمنذ أن بدأت الإمبراطورية الرومانية في الانهيار بدأت المسيحية تقوى ، وفي نهاية القرن الرابع الميلادي أصبحت الدين الرسمي الوحيد للإمبراطورية . وعندما تحطمت الإمبراطورية الغربية نهائياً في القرن التالي لم يعد هناك سوى الكنيسة ، برئاسة أسقف روما ، من يقوم بدور السلطتين معاً - الدينية والدنيوية - مستقلاً عن كل سلطة سياسية (٢) . وصارت الكنيسة مع الوقت مصدر السلطة الوحيد في أوروبا كلها ، كما أصبحت المسيحية هي الرابطة الوحيدة التي تجمع بين تلك الشذرات الصغيرة التي انقسمت إليها القارة الأوروبية

(١) لورانس وانلاس « Gettell's History of Political Thought » (ط ٢) -

لندن (١٩٥٩) ص ١٣٩ .

(٢) فيما يتصل بوضع أسقف روما قبل نشوء مؤسسة البابوية ، انظر مثلاً ، كريستوفر دوسن . « تكوين أوروبا » - ترجمة د. مصطفى زيادة ود . سعيد عبد الفتاح عاشور (١٩٦٧) ص ٢٣٥ .

بعد انهيار الإمبراطورية . وقد تأكد هذا الوضع للكنيسة ورأسها عندما توج البابا أحد كبار رؤساء قبائل الفرنك ملكاً على فرنسا في القرن الثامن . وتأكد مرة أخرى عندما سعى ثرلمان للحصول على اعتراف الكنيسة به خليفة للإمبراطور الروماني . واعتبر ذلك في الحالتين منعاً للسلطة الزمنية من الكنيسة إلى الحاكم الزمى بمقتضى نظرية « السيفين » - سيف السلطة الدينية وسيف السلطة الزمنية - اللذين يتلقاهما خليفة بطرس الرسول من الله ليستبقى أحدهما ، وهو سيف الماطة الدينية ، ويمنح الآخر للحاكم الزمى . وقد ظلت الكنيسة طوال قرون الفوضى التي أعقبت انهيار روما هي المستودع الوحيد للقيم القديمة فيما يتصل بالسلطة العامة والنظام في المجتمع الأوروبي ، وحافظت بذلك على هذه القيم في مواجهة عوامل التحلل الإقطاعي .

وكان الجهاز الكنسي نفسه في أول الأمر منظماً على أساس محلي وديموقراطي إلى حد كبير ، بحكم نشأتها كذهب ينتشر سراً في مواجهة ضروب الاضطهاد والتهجير من جانب الدولة - الإمبراطورية . وعندما صارت المسيحية الدين الرسمي للدولة أصبح الإمبراطور ، بحكم مفهوم الحكم السيادي المطلق Imperium السائد في القانون الروماني ، هو السلطة العليا في الشؤون الدينية ، وتبع تنظيم الكنيسة التنظيم المركزي للدولة الرومانية (١) . وفي أوائل القرن الخامس الميلادي وضع سانت أوجستين في مؤلفه « مدينة الله » City of God مفهومه عن المجتمع المسيحي ، الذي ظل يعتبر المفهوم السائد في الفكر الأوروبي طوال العصور الوسطى ؛ فالمجتمع المسيحي واحد مصيره أن يضم العالم كله : هو « مملكة المسيح » Christendom التي « يحكمها الله نفسه ، شعب واحد متصل الأطراف يتجسد دينياً ودينوياً في الكنيسة الكاثوليكية الشمول Universal Church . ومن ثم فإنه - لكي يحقق أهدافه - يتطلب حكومة واحدة وقانوناً واحداً » (٢) .

(١) وانلاس ، المرجع السابق ص ٥ - ٩٩٤ .

(٢) أوتوجيركه « Political Theories of the Middle Ages » الترجمة الإنجليزية - فردريك ميتلاند (نيويورك ١٩٥٨) ص ١٠ .

هذا هو مفهوم « الكنيسة - الدولة » التي حلت محل « المدينة - الدولة » و « الدولة - الإمبراطورية » في الفكر السياسي في المصور الوسطى : مفهوم « جمهورية المسيح » *Respublica Christiana* ، التي ظلت تجسد وحدة أوروبا المسيحية دينياً وسياسياً حتى نهاية المصور الوسطى تقريباً .

ولم تكن الكنيسة - بهذا المعنى - دولة بين عدة دول ، بل كانت « الدولة » الوحيدة ، وكانت التنظيمات المدنية - التي اتخذت فيما بعد صورة « ممالك » - هي مجرد أجهزة الشرطة في الكنيسة كما يقول ما تنجلى^(١) لقد ألقيت على عاتق الكنيسة في المصور الوسطى مهمة ضخمة ، هي المحافظة على كيان المجتمع الأوروبي من الإنهيار الكامل والتحول إلى مجموعات متقاتلة من القبائل البربرية التي انحدرت على أوروبا من أواصل آسيا^(٢) . وبحكم ضخامة هذه المهمة ، وكذلك بالجهود المتعمدة من جانب زعماء الدين المسيحي ، صارت الكنيسة أكبر المؤسسات السياسية في المصور الوسطى . ولم يكن هدف الكنيسة في هذه الحقبة المظلمة من تاريخ أوروبا أن تكون مجرد شعبة دينية ، بل أن تؤلف حضارة كاملة على أنقاض الحضارة الرومانية المنهارة وفي مواجهة الجحافل الزاحفة من القبائل البربرية الوثنية . إنها كانت ، كما يقول الأستاذ توني في مؤلفه المسمى « تضم الحياة بكل جوانبها » ، وكانت سلطتها نهائية^(٣) .

ومن الناحية التطبيقية كانت الكنيسة الكاثوليكية أول مؤسسة شاملة في أوروبا

(١) جاريت ما تنجلى في مقدمة كتاب ج. ن. فيجيس *Political Thought* « from Gerson to Grotius » (لندن ١٩٦٠) .

ويقول جبركه ، الترجع السابق ص ١٣ « لم يكن النظام الزمني في نهاية المطاف سوى إحدى مؤسسات الكنيسة » .

(٢) يقول دوسن ، الترجع السابق ص ١١٤ ، إنه « عندما حل الانهيار بالحكومة الإمبراطورية في الغرب غدا الأسقف الزعيم الطبيعي للسكان الرومان ؛ فهو الذي رتب وسائل الدفاع عن مدينته ، وهو الذي قاوض . زعماء البرابرة » .

(٣) « الدين ونشأة الرأسمالية » (*Religion and the Rise of Capitalism*) (لندن ١٩٥٨) ص ٢٨ .

يكون لها جهاز منظم متدرج السلطات ومحكم ذات اختصاص على درجات وقوانين مكتوبة (١)، وكان لها أول أسلوب منظم في فرض الضرائب وتخصيصها . وكانت أول مؤسسة دولية ، بعد انهيار الإمبراطورية ، لها وزارة خارجية وملاك دبلوماسي . وكان لها أول جيش يحارب ، لا تحت شعار شخصي لأحد لوردات الإقطاع ، ولكن تحت شعار هيئة دأمة لا شخصية . وبالاختصار كانت للكنيسة في العصور الوسطى كل السمات تقريباً التي تميزت بها فيما بعد الدول عندما نشأت . بل أكثر من ذلك ، لقد صار الانتساب « لملكمة المسيح » نوعاً من الجنسية : نوعاً من المواطنة شرطها الأساسي هو التعميد ويقابله من الناحية الأخرى قرار الحرمان excommunication الذي يفقد المرء صفة المواطن . فالمجتمع الأوروبي كان ، نظرياً وعملياً ، هو *Respublica Christiana* . وكان من الطبيعي أن تكون الكنيسة أول منظمة تواجهها المشاكل الدستورية الكبرى التي واجهتها الدولة الإقليمية بعد ذلك ؛ إذ أن هذا المجتمع الواحد كان يقوم فيه ، بحكم تكوينه وظروف قيامه ، مؤسستان لكل منهما وظيفة ، وكلاهما تستمد سلطتهما من الإرادة الإلهية ؛ إحداهما لتحقيق المصير الدنيوي للإنسان ، والأخرى لإعداده للعصر الآخروي : الكنيسة والإمبراطورية الرومانية المقدسة . وكان البابوات يدعون دائماً أنهم على قمة هذا المجتمع ، ومن ثم فإن المؤسستين تدينان لهما بالتبعية . ولم يواجه هذا الادعاء تحدياً في صدر العصور الوسطى ، ولكن الأباطرة بدأوا منذ القرن العاشر يعارضون دعوى البابوات ، ويعرف دارسو التاريخ الوسيط الأهمية الكبرى التي يحتلها النزاع بين البابوات والأباطرة .

ولكن يجدر بنا أن نشير هنا إلى حقيقة أساسية لا يمكن فهم الأوضاع في أوروبا بدونها ، هي أن الخلاف بين هاتين المؤسستين كان بمثابة اختلاف حول حدود الاختصاص والأسبقية . بينهما باعتبارهما جهازين في منظمة كبرى واحدة — كما نرى اليوم في أجهزة الحكومة المختلفة — ولا يشبه في شيء الخلاف بين دولتين

(١) لم تشمل الإمبراطورية الرومانية في أي وقت من الأوقات سوى الجزء الجنوبي والغربي من أوروبا ، إذ كانت جيوشها تقف في زحفها دائماً عند حدود الأنهار الكبرى في وسط القارة .

أو منظمتين كل منهما مستقلة عن الأخرى وتتمتع « بسيادة » في مواجهتها .
فالمجتمع الأوروبي كان يقوم على مفهوم « الوحدة » المسيحية الأساسية الذى يتضمنه
مفهوم « مدينة الله » ولا يسمح بقيام مؤسستين مستقلتين داخله .

ولما كان مصدر السلطة هو الله فإن رجال الدين ، باعتبارهم مفسرى إرادته ،
كانت لهم اليد العليا فى المجتمع المسيحى واستطاعوا أن يفرضوا عليه مفهوم سيادة
Sovereignty الجهاز الكنسى الذى يمثل السلطة الروحية . وبما ساعدتهم على
ذلك أن فقهاء القانون الرومانى الذين كانوا يكرسون جهودهم الفقهية لخدمة
الإمبراطورية لم يجدوا أمامهم بعد انهيارها سوى الكنيسة يستنفدون طاقاتهم فى
خدمتها ، فعملوا مع رجال الدين على بلورة هذا المفهوم السيادة الجديد . وفى بداية
الحقبة الثانية من العصور الوسطى صار البابوات ، وبخاصة منذ عهد جريجورى
السابع ١٠٧٣ م ، يعتبرون أنفسهم الرأس السيادة للمجتمع المسيحى ويتمتعون
بسلطة سيادية شاملة مطابقة Plenitudo Potestatis . فيصدر البابا أنسونت
الثالث مثلاً مرسوماً بابوياً فى مطلع القرن الثالث عشر يحدد به صفة السلطة التى
يمارسها البابا - سلطة فريدة أعلى من أية سلطة أخرى وتختلف عنها فى النوع .
ويقول ساباين أن هذه السلطة مما لا يمكن تصوره إلا على أساس مفهوم السيادة
Sovereignty الذى تبلور فيما يتصل بالدولة بعد ذلك بعدة قرون على يد جان بودان (١).
فهى لا تشبه فى شيء نوع السلطة التعاقدية المعروفة فى العصور الوسطى بين الإمبراطور
وأمراء الإقطاع مثلاً ، أو بين الأمراء وأتباعهم من الفرسان ، أو حتى بينهم
وبين رعاياهم .

ونستطيع أن نتصور المفهوم الذى تنطوى عليه هذه السلطة من وصف أحد
مفكرى العصور الوسطى ممن شاركوا فى الصراع الفكري الذى ثار بسبب النزاع
بين البابا بونيفاس الثامن وفيليب الرابع ملك فرنسا فى أواخر القرن الثالث عشر .
يقول انجيدبوس كولونا عن السلطة البابوية إنها « قوة مستقلة تحرك ذاتها » (ونحن
نجد هذا الوصف ذاته عند كثيرين من الكتاب المتأخرين فيما يتصل بمفهوم السيادة

(١) ج . ساباين « History of Political Theory » (نيويورك ١٩٦١)

الحديث بعد ذلك بقرون) ، ثم يقارن هذه السلطة بسلطة الإمبراطور في القانون الروماني الذي كان يعتبر إرادة الحاكم هي مصدر حججته القانون وشريعته (١) . ولم يكن مثل هذا التصور قد عزى إلى أى من الحكام والأمراء الزمانيين الفيوداليين في ذلك الوقت ، ولـكننا سرعان ما سنراه مكملاً للسلطة الملكية المطلقة التي خلقتها الظروف الأوروبية مع « الدولة الإقليمية » ذات السيادة المطلقة .

ولعل ما يثير التساؤل هنا هو كيف تسرب إلى فكر العصور الوسطى هذا المفهوم — بعد أن اندثر قرونًا بأهيار الإمبراطورية — وقد اكتسب سمات جديدة تمامًا يعتبرها بعض علماء السياسة اليوم المعيار المميز للدولة الحديثة . ولماذا ارتبط بالكنيسة ورأسها ، دون أية مؤسسة أخرى من المؤسسات الأوروبية في العصور الوسطى كالإمبراطورية الرومانية المقدسة .

لقد كان التاريخ الأول للكنيسة يتضمن وجود ما يسمى « بالمجلس العام » General Council الذي يتألف من كبار رجال الدين وعدد من « المؤمنين » من غير رجال الدين Laity . ورغم أن طابع هذه المجالس كان استشارياً بالنسبة للسلطة البابوية إلا أنها كانت تضيف على التنظيم الكنسي نوعاً من الطابع الديمقراطي باعتبار أنها تمثل صوت المجتمع المسيحي كله في ما يسوده من آراء . وقد ورثت الكنيسة هذا الطابع عن مفهوم الحكم عند الإغريق في الغالب — إذ أن الدين المسيحي في ذاته لا يتضمن مثل هذا المفهوم ، كما أن نشأته الأولى كانت في الشرق حيث كان يسود مفهوم واحد للحكم هو الحكم الملكي المطلق المستند إلى السلطة الدينية . إلا أن العصور الوسطى ورثت مفهومي آخرين عن الحكم : أحدهما كان التركيز الأساسي فيه على القانون والنظام والوحدة ، وهو المفهوم الروماني الذي أدى إلى بلورة فكرة السلطة المركزية Imperium والحكم الفردي المطلق المتجسد في القيصر Caeserism . والآخر كان يتمثل في مؤسسات الحكم لدى القبائل الجرمانية الغازية ودور مجلس رؤساء العشائر Diet فيه . إلا أن هذا المفهوم الأخير لم يكن له أثر مباشر في الفكر السياسي الأوروبي ككل إلا في

(١) أوردها سابابن ، المرحم السابق ص ٢٧٩ .

أواخر العصور الوسطى ، وهو أثر سنراه بوضوح عندما نتحدث عن الموقعين Conciliarists ، وبالتالي لم يكن له أثر في الأفكار التي قام عليها التنظيم الكنسي في المراحل الأولى التي اتسم فيه هذا التنظيم بطابع ديمقراطي من نوع ما .

وعندما نتبع التطور التاريخي للمؤسسات الأوروبية في العصور الوسطى نجد الاتجاهات المركزية قد بدأت تظهر بصورة واضحة في الكنيسة ابتداء من القرن التاسع الميلادي : وتتجسد هذه الاتجاهات بوضوح في حركتين قامتتا داخل الكنيسة حوالي ذلك الوقت : الأولى هي الحركة التي لعبت فيها تلك الوثائق التاريخية ، التي عرفت باسم «مراسيم إيزيدور المزورة» Pseudo Isidorian Decretals ، دوراً كبيراً في منتصف القرن التاسع . والثانية حركة أدبرة كلوني الإصلاحية في أوائل القرن العاشر . وكان هدف الحركتين على السواء هو تحرير الأساقفة في مختلف أنحاء أوروبا من سلطة كبار الأساقفة Archbishops وربطهم بالتبعية المباشرة للبابا في روما . إذ أن كبار الأساقفة كانوا قد تحولوا ، بامتلاكهم مساحات واسعة من الأرض ، إلى أمراء إقطاعيين يرتبطون بالحكام الزميين بروابط ومصالح عديدة ويدينون لهم بالولاء الفيودالي بحيث صارت السلطة الفعلية على شئون الكنيسة في كل إقليم للحاكم الزمى . وعمت الشكوى داخل الأجهزة الكنسية ضد هذه الأوضاع وبخاصة بعد أن تحول كثير من كبار الأساقفة إلى مجرد أدوات في يد الملوك ، بل وقد بدأ هؤلاء الملوك في ادعاء حق تعيين كبار الأساقفة في أقاليمهم .

وكان من نتائج هاتين الحركتين تركيز الشئون الكنسية في يد البابوات وتأکید المسؤولية المباشرة من جانب الأساقفة أمامهم وإبعاد تأثير الحكام الزميين على أجهزة الكنيسة .

وفي أوائل القرن الحادي عشر تركزت كل السلطة — في المجتمع المسيحي ، نظرياً وعملياً — في يد البابا الذي صار يعتبر فوق كل الملوك والحكام في أوروبا . فترى الصراع بين الإمبراطور هنري الرابع والبابا جريجوري السابع ينتهي بخضوع الإمبراطور تماماً للبابا في كانوسا (١٠٧٧) — ومنذ ذلك الوقت صار مصطلح «الذهاب إلى كانوسا» تعبيراً سائداً للدلالة على الخضوع الكامل للكنيسة . وترى

الإمبراطور فردريك بارباوسا يحفى رأسه أمام البابا اسكندر الثالث . ولم يعد في أوروبا المسيحية في ذلك الوقت سوى مصدر واحد للسلطة السيادية الشاملة — في الدين كما في السياسة — هو البابا . فبأمر من البابا أنوسنت الثالث اتخذ ملك فرنسا زوجة ، وقبل ملك إنجلترا أسقفاً لا يريده ، وتنازل أحد المطالبين بعرش هنغاريا لحصمه ، واعترف ملوك إنجلترا وأراجون والبرتغال بالبابا أميراً أعلى Feudal Overlord في ممالكهم^(١) .

وسارت الأمور في «مملكة المسيح» على هذا النسق أكثر من قرنين ، ولكننا لا نلبث أن نرى الصورة تختلف في أوائل القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر ؛ فترى ملكي إنجلترا وفرنسا يفرض كل منهما إرادته على البابا داخل مملكته . بل إننا لا نلبث أن نرى البابا أسيراً لملك فرنسا في أفينيون (الأسر الباباوى) .

ولم يحدث ذلك دون مقدمات ، ونستطيع أن نبين من التاريخ الأوروبي العام في هذه الفترة سببين أساسيين لهذا التحول : أحدهما ظهور نظام اقتصادى جديد لا تلأئم الأوضاع القائمة ، والآخر ثورة فكرية عامة تناوأت جميع المفاهيم والقيم والمعايير التقليدية بالنقد والفحص والتأمل .

ففي القرون الأربعة الأخيرة من العصور الوسطى نما النشاط الاقتصادى — التجارى أساساً — نمواً كبيراً وظهرت أساليب جديدة في التعامل كان روادها كبار التجار الذين ازدهرت على أيديهم المدن الإيطالية ومدن بحر البلطيق . ومن ناحية أخرى كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة — جهاز الشرطة الرئيسى في أوروبا المسيحية — قد أصابها الوهن ، وصارت أوروبا مسرحاً لمئات الصدامات المسلحة بين أمراء الإقطاع وفرسانه . وهى الصدامات التى عرفت باسم حرب البارونات . بالإضافة إلى ذلك الصراع الكبير الذى استمر قرابة مائة عام بين إنجلترا وفرنسا ، مما أدى إلى انتشار الفوضى وانحيار مفهوم السلطة إلى حد كبير ؛ وقد أحاق الخراب والدمار بمساحات شاسعة في أوروبا وانتشر الوباء الذى عرف باسم «الموت الأسود» وأطاح بنسبة ضخمة من السكان .

(١) ول ديورانت «The Reformation» VI «The Story of Civilization»

وقد الناس ثقتهم في المعايير التقليدية التي عاشوا في ظلها آمنين قرونًا ، وضعف إيمانهم بالكنيسة كوسيلة للخلاص ، وبدأت أوروبا تشهد نوعاً من الثورات لم تعرفه طوال خضوعها لسيطرة الكنيسة ظهر فيها نوع من التمرد الطبقي يذكرنا بثورات الرقيق في روما ، مثل تمرد الرعاة Pastouraux في فرنسا عام ١٣٥١ وتمرّد الفقراء Poor Men في إنجلترا في ١٣٨٠ وتمرّد الفلاحين من أنباع هاس في ألمانيا حوالي ذلك الوقت . ونحن لا نستطيع أن نعزو هذه التمردات إلى أفكار وايبكليف في إنجلترا وهاس في بوهيميا فقط كما يذهب بعض الدارسين .

لقد بدا واضحاً أن الاستقرار الفيو دالي قد تحطم وأن النظام الاجتماعي في أوروبا أخذ ينهار من أساسه .

إذ رغم أن الكنيسة لجأت إلى إثارة الحروب الصليبية لإفراغ الطاقات القتالية لدى البارونات وملوك الإقطاع ، فإنها لم تعد قادرة على توفير السلام والنظام اللذين كان يتطلبهما نمو النشاط الاقتصادي ، وأساليب التعامل الجديد ، ولم يعد في الإمكان كما يقول جتل ، استمرار الأفكار الفيو دالية الخاصة بالدولة المسيحية العالمية بأى حال (١) .

إن فردريك إنجلز ، في « حرب الفلاحين في ألمانيا » ، يرى أن حركة وايبكليف في إنجلترا وهاس في بوهيميا تمثلان في الواقع تمرّد تجار المدن الجديدة ضد الكنيسة وما تمثله من أوضاع فيو دالية (١) . وقد لا يكون تجار المدن هم وحدهم حقيقة قواد هذه التمردات والدافع المباشر لها ، رغم أهم دعموها واشتركوا في توجيهها في كثير من الحالات ، ولكن الأمر الذي يفرضه علينا أى تفسير سليم لوقائع التاريخ وتطوره هو أن النظام الذي يمثلته هؤلاء التجار ما كان يمكن أن يتفق ويؤدهر - أو حتى أن يعيش - في ظل الأوضاع القديمة .

كان التطور الاقتصادي أحد عاملين رئيسيين فيما طرأ على النظام الاجتماعي

(١) المرجع السابق ص ١٣ .

(٢) فردريك إنجلز ، « حرب الفلاحين في ألمانيا » Peasant War in Germany

(موسكو ١٩٥٦) ص ٥٦ ، ٥٧ .

الأوروبي من تحول ، وهناك عامل آخر - هو إلى حد ما نتيجة لنفس الأسباب التي أدت للتطور الاقتصادي من ناحية وللتطور الاجتماعى ذاته من ناحية أخرى - ولكنه يمثل من جانبه سبباً يكاد يكون مستقلاً ويعتبر وجوده حاسماً فى هذا التحول ، وأعنى به الثورة الفكرية التي شهدتها أوروبا فى أعقاب الاتصال بالعرب والانفتاح على العالم الخارجى .

إن الجامعات التي قامت فى أوروبا فى القرن الثانى عشر ، وكانت أهم المراكز الفكرية لهذه الثورة ، ما كانت لتقوم فى ظل اقتصاد الندرة والاكتفاء الذاتى المحلى الذى ساد أوروبا فى قرون الإقطاع الأولى ؛ إذ ما كان هذا النوع من الاقتصاد ليستطيع توفير الموارد المالية - على الأقل خارج الكنيسة - للاتفاق على مجموعات كبيرة من العلماء والباحثين المتفرغين الذين يكرسون وقتهم للدرس . كما أن الانفتاح على العالم الخارجى ما كان ليتم لولا العلاقات التجارية عبر البحار التي كان دافعها الأساسى هو الربح .

وقد شهد القرن الثانى عشر تدفق سيل ضخم من المعارف الجديدة على أوروبا مصدره الأول هم العرب الذين اتصل بهم الأوروبيون فى أسبانيا وصقلية (١) . وكان من بين ما نقله الأوروبيون عن العرب ترجمتهم لأرسطو وتعليقاتهم عليه ودراساتهم له . وأحدث الفكر الجديد فى أوروبا دورياً وصار أرسطو هو « الفيلسوف » الذى لا يكاد يضاويه أى مصدر آخر فى مختلف فروع المعرفة لدى المثقفين الأوروبيين ، بل إن الكنيسة نفسها حاولت أن توفق بين معطياتها وأفكار « الفيلسوف » بعد أن فشلت فى الحد من انتشارها .

إن هذه الظاهرة وحدها تدل على مدى الصدع الذى أصاب سلطة الكنيسة ، بل وسيطرة الدين نفسه ، على أوروبا المسيحية ، وتعتبر إيداناً بتعرض « مملكة المسيح » للرياح العاصفة المقبلة .

إذ أدت المعارف الجديدة إلى انتشار نوع جديد من الدراسات لا يعتمد على

(١) يعتبر بعض المؤرخين أن الاتصال الحضارى بالمسلمين فى هذه الفترة كان له تأثير حاسم فى غرب أوروبا ، وكان من أهم العناصر فى تطور الحضارة الأوروبية كلها فى العصور الوسطى وبخاصة فيما يتصل بدخول « التقاليد العلمية العربية وقيام الحركة الفكرة الجديدة » فى الغرب الأوروبى (انظر مثلاً دوسن ، المراجع السابق ص ٣٧٠) .

الأصول اللاهوتية وحدها كمصدر وعلى الإيمان كعيار أخير للمعرفة . وتبخت هذه الدراسات عن أفكار جديدة في التنظيم الاجتماعي وعاد إلى الوجود الأوروبي مرة أخرى علم السياسة على يد توماس الأكويني الذى حاول أن يوفق بين العقل والإيمان كمصدرين للمعرفة وظهرت في كتاباته آثار التفكير التاريخي للمنظم الذى بدأت نواته عند أرسطو . ولم يعد السكون مجرد خلق ، بل هو أيضاً نحو . وقد جعل الأكويني أساس تفكيره السياسى كتابات « الفيلسوف » وأقام السلطة السياسية على للمفهوم الأرسطائيسى الخاص بالطبيعة الاجتماعية للإنسان .

ولمفهوم الأكويني عن السلطة أهمية خاصة في هذا التطور ، إذ بدونه لم يكن في حيز الإمكان قيام أية حركة لتغيير الطابع الخاص للسلطة البابوية دون أن تتعرض هذه الحركة للاتهام بالإلحاد .

يقول الأستاذ إرنست باركر عن تصور الأكويني للسلطة إنه فرق بين أفكار ثلاث تتعلق بها -- فكرة مبدأ السلطة principium ، وفكرة صورتها modus ، وفكرة ممارستها exercitium . وعلى أساس هذه التفرقة ذهب الأكويني إلى أن مبدأ السلطة ، وهو جوهرها ونسبها من عند الله ، وأن صورتها ، أو شكلها الدستوري ، يحددها الناس . أما ممارستها ، أو حيازتها فعلا ، فهي لمن يمنحها له الناس . وينطوى ذلك ضمناً على أن الناس إذ يمنحون السلطة يستطيعون استرجاعها أو التحكم فيها في حدود كون جوهرها مصدره إلهي^(١) .

وبرغم أن هناك جانباً آخر لفكر الأكويني يترتب على تفسيره للسلطة نفسها إلى سلطة مستمدة من الناس وأخرى مستمدة من سلطة أعلى مثل سلطة البابا المستمدة من الإرادة الإلهية مباشرة ، وأن من حق الناس في الحالة الأولى أن يخضعوا الحاكم الطاغية ، وليس أمامهم في الحالة الثانية سوى اللجوء إلى تلك السلطة العليا ، فإن هذه الاتجاهات في تصور السلطة وتفسيرها من جانب أحد كبار رجال الكنيسة كانت كافية لأن يبدأ بعض المفكرين ، وبخاصة في الجامعات الجديدة ، في تناول

(١) إرنست باركر : مقدمة العقد الاجتماعي «Social Contract» (لندن ١٩٥٨) .

مثل هذه المسائل دون إخضاعها للمعايير القديمة القائمة على التسليم المطلق واستبعاد المنطق العقلي بشأنها اعتماداً على الحجة اللاهوتية وحدها ؛ ولذلك نجد رجال الفكر الجديد لا يتورعون عن مهاجمة مفهوم الـ *Plenitudo Potestatis* وهم في مأمن من تهمة الإلحاد

وقد ضمت الجامعات الأوروبية الأولى مجموعة من المفكرين ، مثل جون واكيليف أستاذ جامعة اكسفورد وجون هاس عميد جامعة براغ ومارسيليو بادوا عميد جامعة باريس ووليام أوكام الأستاذ بها ، تولوا قيادة الفكر الأوروبي الجديد . وسرعان ما سنرى على رأس حركة التوفيق ، وهي ذروة هذا التحول الفكري ، مفكرين من أبناء هذه الجامعات وعمدائها وأساتذتها .

فما هو مضمون هذا الفكر الجديد الذي زلزل القواعد التي قامت عليها تلك السلطة الفريدة *Plenitudo Potestatis* التي يتمتع بها رأس الكنيسة الكاثوليكية .

لقد كرس مارسيليو بادوا كتابه الأول لمبادئ « الدولة » وحققها في حياة خاصة بها مستقلة . ورغم أن الدولة التي يتحدث عنها مارسيليو ليست هي الدولة القومية التي نعرفها اليوم ، ولا حق الدولة الإقليمية التي كانت على وشك الظهور في أعقاب هذه الفترة ، فإنه قرأ أيضاً أن الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ينبغي أن تكون دولا منفصلة ، وأن الحروب بين الدول إجراء عليه الطبيعة لمصلحتها ، وأن السلام المطلوب هو السلام داخل هذه المجموعات اللغوية . وهاجم مارسيليو السلطة السيادية للبابا داخل الجهاز الكنسي وطالب بإحالة كل سلطات البابا الدينية ، والزمنية فيما يخص الجهاز نفسه ، إلى « المجلس العام » للكنيسة الذي يتألف من كبار رجال الدين وغيرهم ، حتى النساء ، ممن يمثلون خلاصة الرأي المسيحي المستنير ويختارون من جميع أنحاء أوروبا المسيحية ، وبذلك « يمثلون » المجتمع المسيحي وينوبون عن مجموع المؤمنين في القيام بهذه المهام .

واعتبر وليام أوكام أيضاً السلطة المطلقة التي يتمتع بها البابا طغياناً *Tyranny* وبدعة وإلحاداً ، ودعا مثل مارسيليو إلى جهاز « نبأ » يمثل المؤمنين للحد من سلطة البابا .

إن هذه الأفكار تعتبر غريبة ، بل وثورية ، في ذلك في الوقت ولكنها انتشرت بسرعة في المجتمع الأوروبي ، وصارت السلطة المطلقة للبابوات موضع نقاش على نطاق واسع بين الدوائر المثقفة في أوروبا . إن ساباين يصف هذه الحركة (١) بأنها أول حركة كبرى للتربية السياسية الشعبية شهدتها التاريخ ، وهو محق في ذلك في حدود مفهوم « الشعبية » في ذلك العصر — وربما أيضاً باستثناء الحركة التي أثارها « الأكاديميات » في أثينا عند الإغريق .

وقد اشتملت هذه الحركة بصفة خاصة بعد أن حدث الانشقاق الكبير Great Schism في الكنيسة الغربية وصار رآب هذا الصدع في وحدة المسيحية أهم الشاغل لكثير من المفكرين الأوروبيين وهدفاً يتطلع إليه جمهرة المسيحيين في أوروبا مما أدى إلى انتشار المناقشة في أوضاع الكنيسة كلها بين الناس لمعرفة أسباب ما أصابها .

ومما ساعد على انتشار الأفكار الجديدة الخاصة بنظام الحكم داخل الكنيسة المقارنات التي عقدت بين سلطة البابا وسلطة رأس المؤسسة الكبرى الأخرى في أوروبا وهي الإمبراطورية الرومانية المقدسة . فقد كانت سلطة الإمبراطور تقوم على ذلك التقليد الروماني في الحكم الذي تتضمنه مؤسسات الحكم لدى القبائل الجرمانية ، وكان « مجلس المنتخبين » Electors مجرد تطوير لمجلس رؤساء العشائر وكبار رجال القبائل . وفي الأنظمة التي قام عليها حكم الملوك الأقل شأنًا كانت توجد مجالس شبيهة مثل البرلمان الإنجليزي والدايت في ألمانيا ومجلس الطبقات العامة في فرنسا . وكانت هذه المجالس تعتبر من الناحية النظرية على الأقل « نائبة » عن الشعب في مجموعه ومثله له ، وفيها يتجسد مفهوم الدستورية الفيودالي الذي يجعل الإمبراطور أو الملك خاضعاً للقانون الذي يخضع له الجميع .

وعندما تغلغت هذه الثورة الفكرية إلى أعماق المجتمع الإقطاعي ، ظهرت تلك الحركات التمردية التي أشرنا إليها ، ووجهت بعضها الهجوم إلى الفوارق الطبقية السائدة ودعت إلى المساواة الكاملة بين الناس وإلغاء « السلطة » بجميع أنواعها كما

حدث بين المتطرفين من أتباع هاس في بوهيميا والولارد Lollards في إنجلترا .
وبرغم أن هذه الحركات انهارت في بحار من الدماء تحت وطأة ضربات
أدوات النظام القائم ، فإن الإصلاح كان قد صار ضرورة لامندوحة عنها ، ومن ثم
ظهرت حركات من نوع آخر تعتبر إلى حد كبير بمثابة حل وسط بين تلك القضية التي
تجمل لفرد واحد في المجتمع المسيحي ، هو رأس الكنيسة ، سلطة نهائية مطلقة
لا حدود لها ، ونقيضتها التي تدعو إلى التخلص من كل سلطة . وأهم هذه الحركات
هي حركة التوفيق .



إن أحداث حركة التوفيق Conciliar Movement نفسها ، من مجلس
كونستانس في ١٤١٤ إلى نهاية مجلس بازال في ١٢٤٩ ، معروفة ونستطيع أن
نوجزها فيما يلي :

في أول القرن الرابع عشر حدث نزاع بين البابا بونيفاس الثامن وفيليب الرابع
ملك فرنسا حول حق الأخير - الذي كان في حاجة ماسة إلى المال بسبب الحرب -
في فرض الضرائب على ممتلكات الكنيسة في فرنسا . وحرّم بونيفاس الثامن فرض
ضرائب على ما تملكه الكنيسة أو رجالها من جانب الحكام الزميين وأصدر
المرسوم المشهور Unam Sanctum الذي يعتبر أكثر الوثائق البابوية تطرفاً في
تأكيد السلطة المطلقة للبابا . ورد ملك فرنسا على ذلك بإرسال جنوده إلى روما
لإرهاب البابا ، الذي سرعان ما توفي . وعند انتخاب البابا التالي استطاع ملك
فرنسا بنفوذ الكرادلة الفرنسيين انتخاب أحد الكرادلة المواليين له لسكرسى
البابوية ثم أفتعه بنقل المقر البابوي إلى أفينيون على حدود فرنسا ، وبذلك بدأت
فترة « الأسر البابوي » ١٣٠٤ - ١٢١٨ التي كانت البابوات فيها أدوات في يد
ملوك فرنسا تقريباً .

وكان هذا الوضع يحز في نفوس قادة الرأي المسيحي ، وقامت حركة تدعو إلى
عودة البابا إلى روما . وعندما توفي البابا جريجورى الثاني عشر إنتخب مجمع

الكرادلة في روما البابا أوربان السادس الذي قرر إعادة البلاط البابوي إلى روما .
ولكن الكرادلة الفرنسيين رفضوا الاعتراف بالبابا الجديد وانتخبوا بابا آخر هو
كليمنت السادس أقام في أفينيون ، وبذلك بدأ الانشقاق الكبير للكنيسة الغربية
الذي استمر أربعين عاماً ١٣٧٨ — ١٤١٨ . وأثار هذا الانشقاق — الذي زاد
الطين بلة — المخلصين من زعماء المجتمع المسيحي الغربي ، وعقد « مجلس عام »
في بيزا لوضع حد له . وطالب هذا المجلس البابوين القاعين بالتنازل وانتخب بابا
ثالثاً . ولمكن البابويين الأوليين لم يدعنا لقرار المجلس ، وصار هناك ثلاثة بابوات .

وهنا نشأت بين بعض رواد الفكر الأوروبي في ذلك الوقت وبعض كبار
رجال الدين الذين روعهم هذا الوضع ، فكرة ضرورة إيجاد سلطة تستمد اختصاصها
من المجتمع المسيحي ككل لتفصل في الأمر وتحدد صاحب السلطة النهائية في هذا
المجتمع . وكانت هذه فكرة جريئة ، بل وثورية ، في ضوء الأوضاع والأفكار
السائدة . ولكن رواد هذه الحركة كانوا موضع احترام في أوروبا المسيحية إذ كانوا
يضمون نخبة من كبار رجال الدين والعلماء والمفكرين ، مثل جون جيرسون عميد
جامعة باريس والسكردينال نقولا الكوزي وفرانيسكو زابارلا وهنري لانخشتاين
وكونراد جلنهاوزن وبيتر داني ، وكلها أسماء معروفة جيداً لدى المشتغلين بالعلوم
السياسية والتاريخية .

وبدأت « حركة التوفيق » بالدعوة إلى عقد مجلس كبير على نطاق أوروبا
كلها لمناقشة المشاكل التي تشيع الفلق والاضطراب في المجتمع المسيحي ، على أساس
تطبيق نوع من المؤسسات البرلمانية — مثل تلك التي كانت توجد في صورة مختلفة
في أوروبا انبثاقاً من المجالس الفيودالية التي تحدت عنها — داخل الجهاز الكنسي
للحد من سلطة البابا المطلقة وإصلاح حالة الكنيسة .

وكانت أهداف الحركة ثلاثة :

- ١ — وضع حد للانشقاق في الكنيسة الكاثوليكية .
- ٢ — النظر في أمر الحركات الإلحادية التي ظهرت في أنحاء مختلفة من أوروبا ،
وبخاصة حركة هاس وأتباعه في يوهيميا .
- ٣ — إصلاح الكنيسة نفسها في « الرأس والأعضاء » .

وتعجضت هذه الحركة عن عقد مجلس عام في كونستانس عام ١٤١٢ — بداية حركة التوفيق — ونجح هذا المجلس في تحقيق الهدفين الأولين ، إذ وضع حداً للانشقاق بخلع البابوات الثلاثة وتعيين بابا جديد في روما هو البابا مارتن الخامس ، كما أصدر حكمه في حركة أتباع هاس باعتبارها إلحاداً ، وبذلك أمكن إخمادها وإعدام زعمائها ، رغم أن قيام هذه الحركة وأمثالها في أنحاء أوروبا هو الذى وفر للمؤمنين الجو العام الذى أتاح لهم ما أحرزوه من نجاح .

أما فيما يتصل بإصلاح الكنيسة ، فإن المجلس أصدر مرسومين ، أحدهما المعروف باسم مرسوم Frequens — يقرر ضرورة انعقاد المجلس العام بصفة دورية كل عشر سنوات ، وبذلك سلب حقاً كان معترفاً به للبابا وحده في دعوة المجلس وتحديد ما ينظر فيه من قضايا ، كما أضفى المجلس بذلك ضمناً على نفسه صفة مختلفة عن صفته الأولى كمجرد مجلس استشارى للبابا .

ويقرر المرسوم الثانى — Sacrosanta — أن سلطة المجلس بوصفه ممثلاً للمجتمع المسيحى أعلى من سلطة البابا . ويقول الأستاذ فيجيس في مؤلفه العمدة المعروف إن هذا المرسوم يعتبر « أعظم وثيقة رسمية ثورية في تاريخ العالم .. لقد أصدر مجلس كونستانس مرسوماً يقرر فيه أنه يمثل سلطة أعلى من البابا وبذلك كان يحاول قلب حكم ملوكى مطلق استمر أكثر من ألف عام إلى حكم دستورى » (١) .

وقد رفض البابا طبعاً الخضوع لهذا التمرد ، ومرت فترة زاهرة بالصراع بين المجلس وزعماء حركة التوفيق من ناحية ، والبابا وأنصاره من ناحية أخرى . وعندما توفي البابا مارتن الخامس جاء بعده البابا يوجينيس الرابع الذى قرر حل المجلس نهائياً عند ما تبين أن زعماءه لا يزالوا مصرين على موقفهم من أن سلطة المجلس تعلو سلطة البابا ، ولكن الضغوط المختلفة أجبرت البابا على العودة إلى الاعتراف بشرعية المجلس الذى عقد اجتماعه الثانى فى بازل ابتداء من ١٤٣١ كما كان مقرراً . وعندما احتدم النزاع بين المجلس والبابا قرر المجلس إيقاف البابا ثم عزله وانتخب باباً جديداً ، ولكن الرأى العام المسيحى لم يؤيد المجلس فى هذه الخطوة خشية حدوث

(١) فيجيس ، للترجم السابق ص ٤١ .

انشقاق جديد في الكنيسة . وكانت هذه هي بداية انهيار حركة التوفيق . وفي ١٤٤٩ اضطر من بقي من أعضاء المجلس ، وكانوا قد انتقلوا إلى لوزان ، إلى إعلان خضوعهم للبابا في روما وانتهت حركتهم — فيما يتصل بالحد من سلطة البابا — بالفشل الكامل . وفي العام التالي ١٤٥٠ احتفلت الكنيسة الكاثوليكية رسمياً بانتصار البابوية نهائياً على حركة التوفيق .

وقد ساعد البابا يوجينس الرابع على هذا الانتصار الحاسم أنه في هذه الأثناء كان قد دعا إلى عقد مجلس آخر ، في فرا راثم في فلورنسا ، عام ١٤٣٩ للنظر في أمر توحيد الكنيستين الشرقية والغربية بهدف تكتيل الجهود ضد المسلمين (الآتراك) الذين كانوا على وشك الانقضاض على القسطنطينية بعد أن استولوا على معظم ما حولها ، وبذلك عمل على اجتذاب الزاى العام للمسيحي في هذا الاتجاه ونحويله عن دعوة الموقفين .

* * *

كانت حركة التوفيق أول مناقشة كبرى تقوم بها مجموعة من العلماء ورواد الفكر الأوروبي حول أفضل النظم الاجتماعية والسياسية للمجتمع الأوروبي ؛ إذ منذ اختفاء الثقافة الإغريقية وسيادة الكنيسة المسيحية لم يحدث أن نوقشت مثل هذه الموضوعات اللهم إلا في حدود الدراسات اللاهوتية . وقد ظهرت في هذه المناقشة أفكار وآراء أثرت في الفكر السياسى قروناً ، وحفلت باتجاهات ما زالت حتى يومنا هذا موضع تأمل كثيرين من المفكرين (١) .

ففيها عاد إلى الحياة — كما يبدو في كتابات فرانسكو زابارلا — مفهوم قديم قيص له أن يلعب دوراً ضخماً في الفكر السياسى الحديث ، وهو أن كل شعب People أو جماعة بشرية Community تملك قدرة متأصلة في ذاتها وحقاً ثابتاً في وضع قوانينها وتمييز حكامها ، وأن هذه القدرة وحدها هي مصدر مشروعية الحكم الذى تخضع له هذه الجماعة .

(١) يقول بنجامان نلسون Benjamin Nelson في معرض تقديمه لكتاب فيجيس المشار إليه : « أنه ليست هناك فترة في تاريخ أوروبا تبدو لنا الآن أكثر امتلاءً بالعى — بالنسبة للصراعات السياسية في عصرنا — من المائتي سنة التى بدأت بمجلس كونستانس » .

وعند مفكر آخر من الموقعين، هو نقولا السكوري، نجد مفهوماً آخر تردت أصداؤه في كتابات المفكرين منذ ذلك الوقت هو أن كل الناس بالطبيعة أحرار وأية سلطة تقيد حرية الخاضعين لها، وتنعهم عن القيام بعمل، أو تدفعهم إلى القيام بعمل عن طريق الخوف والعقاب لا بد أن تأتي من رضا هؤلاء الخاضعين وقبولهم لها « سواء كانت هذه السلطة كامنة في القانون المكتوب أم في القانون الحي المتجسد في المحاكم » .

إننا لا نملك إلا أن نرى على الفور الشبه الواضح بين هذه الأفكار والأفكار التي أحدثت دويًا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وبلغت ذروتها بالثورات التي هزت العالم الحديث في هذين القرنين في إنجلترا وأمريكا وفرنسا . ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن هناك فرقاً أساسياً بين الفكرين ؛ فالرضا الذي تحدث عنه مفكرو القرن السابع عشر والثامن عشر كان رضا الأفراد من الناس ، أما في القرن الخامس عشر فكان الرضا بهذا المعنى مستحيلاً . لأن الفرد ، الذي لا سيد له سوى ضميره ، لم يكن قد تبلور ك مفهوم سائد إلا بعد انهيار أفكار العلاقات الفيودالية والدينية وبعد أن تأكد — كنتيجة لحركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر — مفهوم الفرد ذي العلاقة المباشرة بالله والذي يختصه الله بكيان خاص به لمجرد كونه إنساناً . إن مفهوم الرضا عند الموقعين كان يعني رضا الجماعة كما يتمثل في « زعمائها الطبيعيين » ، إنه الرضا الذي يتضمنه التقليد الفيودالي في الحكم . كما كانت تمارسه القبائل الجرمانية في صورة مجلس العشيرة Diet

ومن مبدأ الرضا كأساس للحكم — الذي أ كده السكوزي — نستطيع أن نتبين لماذا ذهب الموقعون إلى أن السلطة السيادية معقدها هو « مجتمع المؤمنين » ، أو « شعب الكنيسة » كله كما يقول خيركه ، وأن ممارسة السلطة « وظيفة » ، يقوم بها البابا والمجلس معاً لحساب هذا المجتمع ، وبذلك أصبح منصب البابا نفسه ، مثله مثل المجلس ، ذا طابع نيابي أو مجرد توكيل . كما أن مرسوم كونستانس يضمن على مجمع السكراذلة — وهو هيئة دائماً من هيئات الكنيسة — وضعاً يكاد يقابل وضع مجلس الشيوخ في كثير من الدساتير الحديثة . وهكذا تصبح لدينا

صورة للحكم في الكنيسة تضم البابا ، في وضع الملك المقيد دستورياً أو رئيس الجمهورية المنتخب بواسطة مجلس نيابي ، و برلمان مكون من مجلس أعلى — هو مجلس الكرادلة — ومجلس أدنى هو المجلس العام . إن هذه الصورة تطبيق واضح لمفهوم « الدستور المختلط » الذي نراه عند جمهرة المفكرين السياسيين في عصر الاستنارة والذي يعتبر المبدأ السائد في كثير من بلاد العالم الآن .

ولاريب في أن الموقعين استوحوا الكثير من هذه الأفكار من مفهوم أرسطو ، الذي كانت كتاباته قد انتشرت على نطاق واسع في ذلك الوقت ، عن أفضل نظم الحكم ، وبخاصة أن نظرية الموقعين فيما يتصل بالرضا كشرط للخضوع للسلطة ، كانت انطلاقة من المفهوم الأرستطاليسي عن المجتمع المكفئ بذاته Self Sufficient . ولا شك أيضاً أن الموقعين تأثروا بنظرية الملكية المقيدة الفيو دالية في مواجهة الحكم على أساس الحق الإلهي المطلق التي صاغها أنصار البابوية ، والتي استخدمها فيما بعد الملوك لمصلحتهم ، وإلا ما استطاعوا أن ينصوا صراحة في مرسوم كونستانس على أن للمجلس ، بصفته ممثلاً للشعب المسيحي ، أن يعزل البابا إذا اغتصب قدراً من السلطة أكثر مما تحدده مقتضيات وظيفته لمصلحة الشعب ، بل ولما جرؤوا على إصدار قرار بعزل البابا يوجينس الرابع عندما رفض دعواهم .

لقد صارت كل هذه المبادئ التي أثارتهما حركة التوفيق من القضايا المسلم بها في كل حكم دستوري في العصر الحديث . ولا شك أن تأثيرها كان كبيراً في التطورات التالية في التاريخ الأوروبي . بيد أن هناك جانباً آخراً لحركة التوفيق لا يقل أهمية في نظرنا عن هذه الأفكار في تحديد مسيرة هذه التطورات .

من المعروف أن أوروبا في ذلك الوقت لم تكن قد استقرت بعد على مفهوم خاص بتعدد الجنسيات ؛ فهي لم تعرف مثل هذا المفهوم عملياً إلا بعد أن قامت الدولة الإقليمية territorial State وعندما دفع الانقسام الديني الناجم عن حركة الإصلاح الناس إلى البحث عن رابطة أخرى غير الدين توفر التماسك الضروري للمجتمعات الجديدة ، التي كان لا بد أن تنشأ بتأثير عدة عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية في أوروبا .

ولكن الدافع الذي حدا بفكرى حركة التوفيق بأن يكون « النخيل » في

المجلس العام ومجلس الكرادلة على أساس « الأمم » — أياً كان معنى هذا المصطلح في ذلك الوقت — لا بد أنه كان يجسد صدى المشاعر التي بدأت تقرب إلى المفاهيم في آخر القرون الوسطى وساعدت في القضاء على وحدة « مملكة المسيح » ومعها النظام الإقطاعي بأكمله وأقامت على أنقاضه الدولة الإقليمية ثم — بعد ذلك — الدولة القومية الحديثة .

وقد تبلورت حول هذا القرار بصورة نهائية « المكنائس الوطنية » — وهو مفهوم جديد تماماً في القرن الخامس عشر ما كان ليخطر على بال إنسان مجرد التفكير فيه في القرن السابق . أن الأستاذ فيجيس يرد خلاصة رأي علماء السياسة الحديثين عندما يقول « إن جيرسون وأساتذة جامعة باريس اتخذوا موقفاً وطنياً متطرفاً في حركة التوفيق » ، وهو بذلك ، يعبر عن ظاهرة كانت جديدة تماماً في أوائل القرن الخامس عشر ؛ فعندما نستعرض التاريخ الأوروبي كله في هذه الفترة وقبلها لا نجد حركة أخرى تعطينا عودجاً أوضح من ذلك لبداية نشأة النواة الأولى للمشاعر الوطنية في بداية تحولها إلى تلك الظاهرة التي تعتبر اليوم أخطر عامل في السياسة المعاصرة ، وهي ظاهرة القومية الحديثة .

مما تقدم نستطيع أن نتبين أن معظم الأفكار السياسية التي صنعت العصر الحديث توجد بذورها بصورة أو أخرى في كتابات الموقنين وقراراتهم . ومما لا ريب فيه أن حركتهم لو كانت نجحت في فرض النظام الدستوري داخل الجهاز السكندى — وهو أمر كان مستحيلاً لمدة أسباب — لتركت أثراً مباشراً وفعالاً في كل التطورات التالية ، بل لعلها كانت قد حالت دون قيام ثورة الإصلاح الديني في القرن التالي وغيرت بذلك مجرى التاريخ الحديث . ولكن لماذا فشلت حركة التوفيق ؟

إن المصير الذي انتهت إليه هذه الحركة كان هو نفس المصير الذي أصاب البرلمانات الفيودالية بعد ذلك في المحافظة على نفسها ضد موجة الحكم الملكي المطلق التي أنارت بدورها موجة ثورات القرن السابع عشر والثامن عشر . والغالب أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى الظاهرتين واحدة . ولكن هناك أيضاً أسباباً واضحة أسهمت في فشل حركة التوفيق بالذات .

فـ « مملكة المسيح » التي كانت تمثل مجال السلطة الشاملة للكنيسة الكاثوليكية

لم تمتد وحدة متماسكة تسمح بوضع نظام نيابي لتمثيل أوروبا كلها — كما حدث داخل الدول الإقليمية التي أتاحت لها قوة التماسك الوطني النامي أساساً تقوم عليه مؤسساتها النيابية لحولتها بذلك إلى دول قومية . فأوروبا كانت في القرنين الأخيرين من العصور الوسطى في بداية الانقسام إلى دول تستهدف كل منها الاستقلال عن كل سلطة خارجية ، ولم يكن من اليسير جمعها على المشاركة في خلق نظام حكم لمؤسسة موحدة تدعى الاختصاص السكلى الشامل فوق هذه الدول .

كما أن حركة التوفيق لم تكن متممة بالتأييد الشعبي الكافي — باستثناء بعض الجيوب هنا وهناك — للقضاء على السلطة المطلقة للبابا . فالرأى العام المسيعى أيد للوقفين فيما يتصل بوضع حد للانقسام وتمدد البابوات الذى كان يؤرق المسيحيين في أوروبا ويفقد الثقة في أعظم وأهم مؤسساتهم في ذلك الوقت . ولكن عندما حاول الموقعون إصلاح الكنيسة بالحد من سلطة البابا وكادت محاولتهم تؤدى إلى انقسام جديد انصرف عنهم الرأى العام المسيعى . فضلاً عن أن الموقعين ، وهم مجموعة من المفكرين الأكاديميين أساساً ، لم يدخلوا في اعتبارهم أن حركتهم حركة شعبية في جوهرها ، إذ تعمل على فرض مصلحة « الشعب » المسيعى وإرادته بحمله بمصدر السلطات ، وليس لديها ما تواجه به المصالح القائمة التي يهتمها الإبقاء على الأوضاع السائدة سوى التأييد الشعبى ، ومن ثم فإنهم لم يبذلوا جهداً لاجتذاب الرأى العام الأوروبى في تأييد حركتهم ، بل إنهم بموقفهم المتشدد ضد حركة أتباع هاس ، والحركات المائلة ، واتهامهم إياها بالإلحاد ، وهى التي كانت تمثل في الواقع تطلعات الجماهير في ذلك الوقت ، أقفدهم ما كان يمكن أن يحصلوا عليه من تأييد وقضى على جهودهم بالفشل .

لقد كان فشل حركة التوفيق بمثابة ضربة قاصمة لقضية الحكم الدستورى في أوروبا كما يقول أحد المؤرخين الذين يمتد برايم^(١) ، ولكنها رغم فشلها تركت

(١) و. ت. ، و. ج. « تاريخ أوروبا من ١٣٧٨ — ١٤٩٤ » (لندن ١٩٤٩)

ص ٣٧ « W.T. Waugh « History of Europe 1378-1494 »

ويقول فيجيس ، المرجع السابق ص ٤٣ ، كان انتصار البابا بوجينيس الزام بداية لانحطاط البيروقراطية المركزية في العالم .

أثراً دائماً في التاريخ الأوروبي والفكر السياسي عموماً باعتبارها أول محاولة من نوعها لبلورة المفاهيم الدستورية القيدالية في مبدأ دستوري محدد يستخدم في مواجهة حاكم مطلق على أساس تحديد سلطته بواسطة هيئة تمثل « المجموع » ، وبذلك وضعت اللبنة الأولى لسيادة الشعوب - حتى قبل أن يتبلور مفهوم السيادة الحديث نفسه - ووجدت فيها الحركات الدستورية التالية كلها ذخيرة من الحجج والأفكار كما نستطيع أن نرى بوضوح في كتابات دعاة هذه الحركات .

وهناك أثر هام آخر لحركة التوفيق يعتبر من علامات الطريق في تاريخ النظرية السياسية . لقد استمرت أوروبا قرابة ألف عام تتناول القضايا العامة - الكبرى والصغرى - من زاوية الحق القانوني الشخصي الذي ورثه الفكر الأوروبي عن القانون الروماني ، وقد استطاع أنصار البابوية أن يثبتوا « الحق القانوني » للبابا في الحكم السيادي المطلق . ولكن زعماء كونستانس وبازل واجهوهم بمفهوم حديث تماماً هو أن القانون ليس شيئاً مستقلاً بذاته يعمل في فراغ ، بل هو جزء من المجتمع ويستطيع المجتمع تغييره بإرادته عندما تتغير ظروفه ، ومن ثم فإن « الحق » السياسي أمر نسبي يرتبط بمصلحة المجتمع ككل . وهكذا ظهر لأول مرة في تاريخ الفكر الغربي منذ قيام المسيحية « مفهوم النفعية » Utilitarianism في مواجهة مفهوم الحق المطلق ، الذي يتضمنه القانون الطبيعي أو أي قانون آخر بعيد عن متناول العقل البشري والإرادة البشرية ، كحجة تستخدم في قضية عامة مطروحة فعلاً . ولم تمض مائة عام حتى كان مكيافلي قد استخدم هذا المفهوم - مفهوم الاحتكام لمصلحة المجتمع كميّار نهائي - وحوله إلى مبدأ « صالح الدولة » Raison d'Etat كميّار نهائي ليعمل منه نظرية سياسية قام عليه الجانب الأكبر من علم السياسة الحديث .

عبد الكريم أحمد

أستاذ العلوم السياسية

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية